Sustainability in Pprotecting the Most Vulnerable Groups within Civil Society Organizations (Dubai Foundation for Women and Children, as a model)

Amina bin Hammad
Amina.binhammad@outlook.com
Naif Albanawi
nalbanawi@sharjah.ac.ae
Sharjah University - College of Arts for Humanities and Social Sciences

DOI: 10.31973/aj.v1i136.843

Abstract:

This study aims to identify the factors that achieve sustainability in the context of civil society organizations in general, and also aims to present the efforts undertaken by the Dubai Foundation for Women and Children as a sustainable model for a community institution of non-governmental civil society organizations in the United Arab Emirates, Which provides immediate support services to protect the most vulnerable groups of women and children, victims of domestic violence, child abuse and human trafficking. The study also links these efforts with the sustainable human development goals and examines how it's been achieved through practical practices using the case study approach, and linking it to some aspects of the CSO Sustainability Index.

The study concludes that the factors for achieving sustainability in the context of civil society institutions means obtaining the largest number of indicators evaluating the strength and viability of civil society in seven dimensions: the legal environment, organizational capacity, feasibility of financial resources, advocacy, level of service provision, infrastructure strength and the public image. The study also concluded that the Dubai Foundation for Women and Children was able to create a model in protecting the most vulnerable groups, and providing them with the necessary services by adhering to the guidelines that it set and worked to implement in the field of organizational capacity, partnership and creating sustainable financing and reputation. And that the societal work practiced by the Foundation achieves the concept of sustainability in the human development of this group in the areas covered by the study.

Keywords: sustainability, vulnerable groups, Dubai Foundation for Women and Children

الاستدامة في حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر في منظمات المجتمع المدني (مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أنموذجاً)

أ.د. نايف البنوي
جامعة الشارقة– كلية الآداب للعلوم الإنسانية والاجتماعية
nalbanawi@sharjah.ac.ae

أمينة بن حماد
جامعة الشارقة– كلية الآداب للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Amina.binhammad@outlook.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تحقق الاستدامة في سياق منظمات المجتمع المدني بشكل عام، كما تهدف هذه الدراسة إلى عرض الجهود التي تقوم بها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بوصفها أنموذجا مستداما لأحد المؤسسات المجتمعية من مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تقدم خدمات دعم فوري لحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر من النساء والأطفال، كما تعمل هذه الدراسة على ربط هذه الجهود بأهداف التنمية البشرية المستدامة وتبحث في كيفية تحقيقها من خلال ممارساتها بشكل عملي وتطبيقي. وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة المستفيضة للمؤسسة وربطها ببعض جوانب مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن عوامل تحقيق الاستدامة في سياق مؤسسات المجتمع المدني تعني بالحصول على أكبر عدد من مؤشرات تقييم قوة وجدوى المجتمع المدني في سبعة أبعاد هي: البيئة القانونية والقدرة التنظيمية وجدوى الموارد المالية والتأييد ومستوى تقديم الخدمة وقوة البنية التحتية والصورة العامة. كما خلصت الدراسة إلى أن مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال استطاعت أن تصنع أنموذجاً لحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقديم الخدمات اللازمة لهم بالتزامها بالمبادئ التوجيهية التي حددتها وعملت على تطبيقيها في مجال القدرة التنظيمية والشراكة وخلق تمويل مستدام والسمعة، وأن ما تمارسه المؤسسة من عمل مجتمعي يحقق مفهوم الاستدامة في التنمية البشرية لهذه الفئة في النواحي التي شملتها الدراسة.

المفاهيم الأساسية: الاستدامة، الفئات الأكثر عرضة للخطر، مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

مقدمة:

يعدّ الإنسان محور التنمية المستدامة وغايتها، وتعدّ تنمية الإنسان هدفاً للجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني باختلاف غاياتها وأهدافها. وعلى وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فتنسج التنمية حول الناس، وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة"(مختار،٢٠١٥).

واستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تجعل من التنمية البشرية محور الاستراتيجيات الوطنية وفي مقدمة أجندة برنامج العمل الوطني، وباتت تجربة الدولة وإنجازاتها في مجال التنمية البشرية الشاملة والمستدامة تمثل أنموذجاً حظي بتقدير إقليمي ودولي. (السنهوري، ٢٠١٦) واستطاعت دولة الإمارات أن تنتقل من مفهوم الرعاية والتأهيل والمساندة إلى مفهوم التنمية والتمكين الذاتي. (المرجع السابق)

واحتلت دولة الإمارات المركز الأول عربياً في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩ في مؤشر التقدم الاجتماعي للدول، وهو يقيس مدى نجاحها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية، وقد كان محور التقرير الرئيس يدور حول قضايا التنمية المستدامة وتحقيق معايير العدالة والانصاف بين البشر، كما أن دولة الإمارات قد تقدمت درجات عدّة عالمياً في محاور عدّة منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى المرتبة الأولى في نهاية ٢٠١٨ في تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة في محور عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (أرقام الإمارات، ٢٠١٨)

وبوصفها جزءا أساسيا للتنمية البشرية تشجع دولة الإمارات مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورها الفاعل في التنمية، و قد رصدت مؤسسة غالوب الأمريكية للدراسات مستوى ثقة المجتمع في منظمات المجتمع المدني والتي شملت المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية ، ووجدت أن ٧٠% من المجتمع الإماراتي أبدوا ثقتهم في منظمات المجتمع المدني و١٠% أبدوا عدم ثقتهم و ٢٠% لم يكونوا يعلمون بالأمر، و احتلت بذلك دولة الإمارات المركز الثامن عالمياً ، متفوقة على أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وكوريا الجنوبية.(البيان،٢٠١٩)

وأصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، ويوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة عدد ١٠٨من مؤسسات المجتمع المدني، وتتركز أكثرها في مدينتي أبو ظبي ودبي إذ يوجد في دبي ٤٨ جمعية ١٠ منها تقدم خدمات إنسانية (دبي للإحصاء،٢٠١٨)، وطبقاً لـ (تقرير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا،٢٠١٦)

يوجد تنوع واسع في حجم قطاع منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ويعد المغرب أكبرها مع تقارير تفيد بوجود ١٣٠,٠٠٠ منظمة عاملة بحسب وزارة الداخلية، وفي مصر تتضارب التقارير بين ٢٨,٠٠٠ و٤٧,٠٠٠ وفي اليمن يوجد حوالي ١٢,٠٠٠ منظمة مسجلة في عام ٢٠١٦ وفي لبنان توجد ٨,٣١١ منظمة وفي الأردن ٥,٢٩٤ منظمة مجتمع مدني. وفي هذه الدراسة سنتطرق إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية في دولة الإمارات والتي تقدم خدمات اجتماعية وإنسانية بوصفها أنموذجا مستداما في رعاية الفئات الأكثر عرضة للخطر وهي (مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال).

مشكلة الدراسة:

للتنمية خمسة أبعاد البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والثقافي، ويعتمد تحقيق الاستدامة في هذه الأبعاد على تكامل العمل بين ثلاثة قوى رئيسية: القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتحقيق الاستدامة في منظمات المجتمع المدني يتطلب العمل بمعايير ومؤشرات يمكن قياسها حتى نتمكن من معرفة مستوى أدائها.

وفي ضمن رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة(الاسكوا،٢٠١٧) أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وأفادت بأن تبني المفهوم الواسع للسياسات الاجتماعية يعني وضع خطط تنموية شاملة تراعي منظور الحقوق، وأضافت أن في السياسات الاجتماعية كذلك يستدعي التدخل الفعال في الأزمات معالجة الأسباب والآثار في نفس الوقت، ويتطلب اعتماد سياسات تجمع بين الإغاثة والعمل الإنساني والتنمية، ووضعت اللجنة قضايا عدة ذات أهمية، وجاءت في المرتبة الأولى قضية تمكين المرأة وأوصت اللجنة بضرورة مراجعة الأطر الدستورية والقانونية الخاصة بها، وإيلاء أهمية خاصة للحد من العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، وأشار المنتدى إلى وجود نقص في الأجندة العالمية في ما يخص الاهتمام بالأسرة ودعا إلى ايلائها الاهتمام الكافي لدورها المهم في حماية التماسك الاجتماعي (المنتدى العربي للتنمية المستدامة،٢٠١٧) وشدد المنتدى على ضرورة التعاون والشراكة مع المجتمع المدني وأوصى بتفعيل دور القطاع الخاص شريكا أساسيا في التنمية مع التشديد على المسؤولية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وأشار (الملتقى الثاني لمنظمات المجتمع المدني، ٢٠١٨) في القاهرة بأن الشراكة بين المجتمع المدني العربي قد نجح في نقل التجارب من مختلف أنحاء العالم، وهذه النتائج تدفعنا للبحث عن المؤشرات الحقيقية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستدامة، وبالنظر إلى المستوى المحلي نجد أنه توجد تجارب محدودة في عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات رعاية نموذجية وفورية للنساء والأطفال في

ضمن فئة الأكثر عرضة للخطر، ويعدّ عرض النماذج والتجارب في هذا المجال من الفرص المتاحة التي يمكن أن تبنى عليها قدرات لمنظمات ناشئة أخرى.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ هو:

- ما العوامل التي تحقق الاستدامة في سياق منظمات المجتمع المدني؟
- كيف استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن تحقق الاستدامة في حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر من النساء والأطفال؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على العوامل التي تحقق الاستدامة في سياق منظمات المجتمع المدني بشكل عام.
- التعرف على العوامل التي استطاعت من خلالها-مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال- أن تحقق الاستدامة في حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر من النساء والأطفال.

حدود الدراسة:

الحدود الجغرافية: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

الحدود الزمنية: ٢٠١٩-٢٠١٨

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة الوصفية في الإجابة عن تساؤلاتها على منهج دراسة الحالة المتعمق لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، واعتمدت وسيلة جمع البيانات على المعلومات التفصيلية المتوافرة عن المؤسسة في الوثائق الرسمية وموقع المؤسسة الالكتروني، كما اعتمدت المناقشة على أسلوب التحليل والربط بين هذه المعلومات والمعلومات المتوافرة في التقارير الدولية.

التساؤل الأول:

ما العوامل التي تحقق الاستدامة في سياق منظمات المجتمع المدني؟

قبل الإجابة عن التساؤل الأول علينا أن نعرج على بعض المفاهيم الرئيسية في هذه الدراسة:

١- تعريف المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني:

تعرف الأمم المتحدة المجتمع المدني بأنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع بالإضافة لقطاع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون هذا القطاع من منظمات غير حكومية قد تشمل جماعات الضغط الدينية والمنتديات الاجتماعية والثقافية والشبابية والحركات النسوية

والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية ومراكز الدراسات غير الحكومية والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات وغيرها.

ويعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والتي لا تهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين.

وبحسب تعريف البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني فهو يرى أنها مجموعة واسعة من المنظمات كالمجموعات الأهلية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومجموعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية والدينية والجمعيات المهنية والمؤسسات.

وعرف المؤتمر السنوي السادس عشر لجامعة جون هوبكنز منظمات المجتمع المدني في المعنى الواسع بأنها " أي منظمات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءاً من الجهاز الحكومي ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، وتعتبر المشاركة فيها اختيارية. وقد تخدم أعضائها والجمهور ويتضمن هذا التعريف مقدمي خدمات الرعاية الصحية الخاصة والمدارس ومجموعات التأييد ووكالات الخدمات الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر ووكالات التنمية والجمعيات المهنية والمنظمات المجتمعية والنقابات والكيانات الدينية والمنظمات الترفيهية والمؤسسات الثقافية وغيرها..." (The international ،٢٠٠٥ Journal of Not-Profit-Law)

ويصف القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لعام ٢٠٠٨- بشأن المنفعة العامة -المنظمة غير الحكومية بأنّها مصلحة عامة لمجموعة تم إنشاؤها لمدة زمنية محددة أو غير محددة وتشتمل أشخاص طبيعيين أو معنويين يجب تأسيسها لتحقيق نشاط معين أو خدمات إنسانية، سواء من خلال المساعدة الاقتصادية أو المعنوية، هدفها الأساسي تحقيق الرفاه العام، ولا يمكن أن يكون للحصول على منفعة اقتصادية.

أما قانون دبي رقم ١٢ لعام ٢٠١٧ والمنظم لعمل المنظمات غير الحكومية في الإمارة فيعرف المنظمات غير الحكومية بأنها تكوين للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ويقومون بالنشاطات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون والتي توجد لمدّة غير محددة.

٢- وظائف منظمات المجتمع المدني:

تزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم. (عثمان وعرفان،٢٠١٢) وقد تناول الباحث الأمريكي مايكل إدواردز في كتابه- المجتمع المدني بين النظرية والممارسة- في الثمانينيات مفهوم المجتمع المدني من الناحية العملية، ووصفه بحياة مجتمعية ترابطية وحلل علاقته بالمجال العام وذلك من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها. (٢٠١٥،

شاهين) وبما أن المجتمع المدني يغطي تكوينات وشرائح اجتماعية مختلفة، فهو بذلك يعبّر عن مواضيع مختلفة، وبالتالي يشمل أنشطة متنوعة. ويدافع عن قضايا قد لا تصل بسهولة إلى أجندة أعمال الحكومة، وذلك يحقق التوازن في المجتمع ويشكل استكمالاً للمدنية الحرة حينما يكون قادراً على التعبير عن حقوق الإنسان(OHCHR ,2008) ، ويعدّ مؤشراً على الديمقراطية التشاركية السليمة، ولاسيما حينما يمتلك القدرة على التأثير في قرار صناع السياسة وقطاع الأعمال.

وتتأثر طبيعة وظائف المجتمع المدني مع التغيرات السياسية التي تحدث في داخل المجتمع وخارجه، ففي بعض المجتمعات تركز وظائفه على تحسين مستويات الصحة والتعليم والمستوى المعيشي بينما في مجتمعات أخرى يكون التركيز منصباً حول حملات حقوق الإنسان وحمايته، وتعدّ منظمات المجتمع المدني مكوناً مهماً من مكونات المجتمع المدني. (عثمان وعرفان،٢٠١٢)

والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والعمل في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص علاقة ديناميكية وتعاونية في الوقت ذاته(OHCHR ,2008) فمنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي لديها عمل تنفيذي في الميدان أوسع من العمل المكتبي والنظري، ولديها التزامات من جهات عدّة تجعلها أكبر قدرة على معالجة حقوق الإنسان، فهي تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة وتقوم بتنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سليمة ومنظمة، وتقدم بدائل عن الولاءات التقليدية ينخرط فيها الأفراد بشكل طوعي لتعزيز المشاركة في الحياة العامة. (علوان، ٢٠١١) وأهم ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي الإنساني الحقوقي هو:

- وضع المعايير الحقوقية في مجال عملها وتطوير آليات واقعية ومرنة لتعزيزها وضمان استحقاقها.
- انفاذ معايير حقوق الإنسان في الحياة اليومية بلا تحيز أو تمييز للفرد أو المكان والزمان.
- تمكين الأفراد من الوصول إلى تلك الحقوق باستخدام آليات فعالة ومستدامة.
- التعاون والشراكة مع جميع الجهات كالحكومات والبرلمانات والسلطات القضائية والشرطة والمؤسسات الوطنية وغيرها من المؤسسات الفاعلة المحلية والإقليمية العاملة في المجال، والتعاون مع منظمات دولية خارجية أخرى.
- تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية وبرامج وأنشطة مختلفة تغطي مجالات مختلفة من حقوق الإنسان.

- سد الفجوات في نظام حقوق الإنسان من خلال البحوث والدراسات ومعالجة القضايا المعاصرة في إطار حقوق الإنسان وصيانة كرامته.
- الحصول على الدعم والتمويل لتكوين ميزانية مستدامة وذلك من جهات حكومية وغير حكومية ومن أصحاب المصالح والمؤسسات والأفراد.
- الاستعداد لمواجهة الأزمات وذلك بالبحث عن علامات الإنذار المبكرة لأزمات حقوق الإنسان والتعرف على الحالات المتدهورة منها، وإعداد طاقم مؤهل من الموارد البشرية بحيث يكون قادرا على التدخل عندما تتطور الأزمات، فضلا عن للقدرة على توفير الموارد المالية الداعمة.

وعلى الرغم من تلك الديناميكية فإن منظمات المجتمع المدني تواجه تحدياً رئيسًا يتمثل في ضمان استدامتها (تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (السنهوري، ٢٠١٦). وحينما ترتبط وظيفة المجتمع المدني بقضايا حقوق الإنسان فإن الجهود المطلوب بذلها من المنظمات والمؤسسات العاملة في المجال تتضاعف، والتحديات التي ستواجهها ستزداد صعوبة، وربما تكون الفرص المتاحة للعمل باستقرار أقل في مواضيع غير قضايا حقوق الإنسان، وذلك أولاً لأن المسؤوليات ستتضاعف بحد ذاتها بوجود الخبراء والمدافعين الحقوقيين، وثانياً المراقبة ستتفعل بشكل مستمر وستراقب وتحاسب المنظمة على قدرتها على الاهتمام بتطبيق الالتزامات التي صادقت عليها، ولا سيما من أصحاب المصالح أو من المسؤولين المبتعثين للمتابعة والتدقيق على مدى التزام الأعضاء بالمعاهدات الحقوقية التي انضموا إليها، وثالثاً لأن الحكومات في الوقت ذاته ستطلب المزيد من الوقت للنظر في إمكانية تحقيق المطالب الحقوقية بناء على خططها وأولوياتها المعدة مسبقاً في أجندة العمل الحكومي، والبحث في إمكانية إعطائها أولوية أو إدراج هذه المطالب والقضايا في ضمن أجندتها وخطط عملها، وكل ذلك يعمل على مضاعفة المسؤوليات التي ستتحملها منظمات المجتمع المدني.

ويذكر (عثمان وعرفان،٢٠١٢) ستة أدوار يمكن أن تؤديها منظمات المجتمع المدني وهي: توفير الخدمات والمساهمة في العملية التنموية والمساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوين الوطني والمحلي والرصد والمراقبة وتطوير الأطر القانونية ذات الشأن والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والضغط للاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها.

٣- برنامج التنمية المستدامة ومنظمات المجتمع المدني:

وضعت الأمم المتحدة خطة برنامج التنمية المستدامة واعتمدتها الدول الأعضاء الـ١٩٣ في ٢٠١٥ تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" واحتوى البرنامج ١٧ هدفاً يتمحور حول ٥ مجالات رئيسية هي (الناس والكوكب والازدهار والسلام

والشراكة) و ١٦٩ غاية تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية وهي النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة إلى جانب مجالات أخرى جديدة تتعلق بالعدالة والسلم والحوكمة الرشيدة، ووضعت الأمم المتحدة ٦ مبادئ توجيهية أساسية هي: التملك الوطني والمقاربة التشاركية والعالمية وحتى لا يتخلف أحد عن الركب، المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، والمقاربة المندمجة للتنمية المستدامة، وهذا البرنامج شمل حكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وعالم الأعمال والوسط العلمي الجامعي. (sustainabledevelopment.un.org)

وقد أولت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أهمية محورية لقضايا الفقر والصحة وقضايا النوع الاجتماعي، وضرورة مقاومة التمييز والتهميش والإقصاء والعنف بكل أشكاله، وتكريس العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلام وإحقاق الحقوق، وقد استندت إلى مرجعيات تلتزم بحماية حقوق الإنسان والاحترام التام للقانون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية بشكل مستدام لا يستثني أحداً.

ويختلف هذا البرنامج عن أهداف الألفية في كونه يستهدف جميع بلدان العالم، ويحتوي أهدافاً ومؤشرات أوسع، ورؤية ومبادئ واستراتيجية ومؤشرات للرصد، وقد وضعت بشكل تشاركي وليس من خلال خبراء الأمم المتحدة فقط، وهي ليست ملزمة قانوناً للحكومات أو الدول الأعضاء لكنها في النهاية تسعى لأن تقدم خارطة طريق لتحقيق أهداف تنموية ذات طابع عالمي تصلح لكل الدول.

وطالبت الخطة التنفيذية للبرنامج تفعيل الشراكة بين جميع الأطراف التنموية على المستويات الدولي والإقليمي والوطني والمحلي ولا سيما موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية التغيير هذه وفي التنمية المستدامة بشكل عام، واحتوت التجربة العربية على بعض النماذج الإيجابية في التعامل مع مسار الأهداف الإنمائية وفي مجال الشراكة تحديداً. (٢٠١٦، الاسكوا: تقرير دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)

وفي الدورة ٦٨ لمؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني عبرت منظمات المجتمع المدني باعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وبشكل خاص على الهدف ١١ من التنمية المستدامة لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة، وعرضت تجربة المجتمع المدني مع الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية، إذ كانت من أهم مخرجات الشراكة التي تبنتها أن قامت بإدماج الأهداف الإنمائية للتنمية في عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأوصى التقرير بأهمية تفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال

الاستقلالية والانفتاح على مكونات المجتمع المدني كافة، والتشبيك الأفقي الواسع فيما بينها، وتطوير القدرات والمعارف و المهارات وتغليب قيم التعاون والتضامن والتطوع والتشبيك (٢٠١٦،الاسكوا) و تستلزم التنمية المستدامة زيادة الاهتمام بدعم مؤسسات المجتمع المدني(مختار،٢٠١٥) والاهتمام بمخرجات ما تقدمه الجهات الداعمة للجمعيات والمجتمع (بن جمعان،٢٠١٥).

٤- مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:

طورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومقرها واشنطن (USAID) في عام ١٩٩٧ مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني وهو عبارة عن أداة لتقييم قوة ومتانة قطاعات منظمات المجتمع المدني في دول العالم وقابليتها للحياة والاستمرار، بحيث يعمل على تحليل سبعة أبعاد ضرورية للاستدامة القطاعية، وفي الوقت ذاته يعمل على تحديد نقاط القوة والقيود التي تحول دون تطوير منظمات المجتمع المدني. ويخرج المؤشر بتقرير سنوي ذي منهجية تستخدمها منظمات حكومية وغير حكومية ومانحون وأكاديميون من أجل فهم استدامة قطاع المجتمع المدني. (٢٠١٧، تقرير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا) تتلخص مؤشرات تقييم قوة وجدوى المجتمع المدني في سبعة أبعاد:

١. البيئة القانونية: ويقصد بها بيئة القوانين التنظيمية التي تحكم قطاع منظمات المجتمع المدني وتنظم إجراءات التنفيذ.

وذلك أولاً: من جهة التسجيل ومدى وجود قوانين تضفي على وجود المنظمة الطابع الشرعي، ومدى وجود صعوبات في طريقة التسجيل والتي تشمل (العوائق والمدة والتكاليف).

وثانياً: من جهة التشغيل: ويقصد بها إنفاذ القوانين والتشريعات وآثارها في المنظمات، ومدى قدرة هذه القوانين على وضع قواعد واضحة للإدارة الداخلية، ومدى استفادة المنظمة منها في تطبيق نشاطها، ومدى توفر حدود واضحة للرقابة الحكومية على المنظمات.

ثالثاً: القدرة القانونية على ممارسة النشاط بحرية، مع الاحتفاظ بالحق في التعبير عن الرأي.

رابعاً: الضرائب هل تتلقى أية إعفاءات ضريبية أو خصومات معينة.

خامساً: القدرة القانونية في الحصول على الموارد، ومدى توفر فرص متاحة لحشد الموارد عن طريق التبرعات أو الحملات أو القبول من المانحين، أو التنافس على العقود والمشتريات، أو التسهيل في فرض رسوم خدمات معينة.

سادساً: القدرة القانونية المحلية: مدى توفر قانونيين مختصين بمنظمات المجتمع المحلي، ومدى توفر مشورة عالية الجودة بهذا الشأن.

٢. القدرة التنظيمية: القدرة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها وذلك بتوسيع العلاقات ودوائر المشاركات الشعبية لتحقيق مصالحها، وذلك من خلال:

أولاً: التخطيط الاستراتيجي بحيث توضع لمدى زمني محدد، ومهمات واضحة المعالم. والقدرة على قياس مدى التزامها ونجاحها في تحقيق أهدافها.

ثانياً: وجود مخطط للهيكل الإداري ورسم دقيق للعمليات، ويشمل تقسيم المسؤوليات، والتشارك في الأنشطة، والشفافية في العمل، وإجراءات مكتوبة لتوجيه العمليات، مع اتخاذ التدابير اللازمة لعدم تضارب المصالح.

ثالثاً: الجودة وإدارة الموارد البشرية: من خلال الاهتمام بالموظفين الدائمين، ورفع الكفاءات الوظيفية وبالمهارات القيادية، وتوصيف الوظائف وكشوف المرتبات ومدى توفر سياسات شؤون الموظفين بشكل مكتوب، ومدى توفر الخدمات المهنية كالتكنولوجيا والمحاسبين والمحاميين، وأهمية وجود سياسة لاستقبال المتطوعين.

رابعاً: استخدام التكنولوجيا، ومتابعة تحديثاتها والاستفادة منها في الأنشطة لتسهيل عملياتها.

٣. الجدوى المالية: القدرة على الوصول إلى مختلف مصادر الدعم المالي. عن طريق:

أولاً: التنويع في أشكال مصادر الدخل على المدى القصير والمدى الطويل.

ثانياً: الدعم المحلي: والقدرة على الحصول على الدعم من خلال الأفراد والمؤسسات والحكومات وغيرها، ومدى توفر دعم عيني ودعم بشري، ومدى الاستفادة من برامج المسؤولية المجتمعية.

ثالثاً: الدعم الخارجي والقدرة على الحصول على تمويل خارجي من حيث العدد والنوع.

رابعاً: جمع الأموال: توفر أنشطة خاصة تزيد من الدعم المالي، تنظم أنشطة حشد الموارد (مهرجانات رياضية وثقافية و.) وتستخدم التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الفعالة في ذلك.

خامساً: الإيرادات الناتجة عن بيع المنتجات والخدمات.

سادساً: توفر نظام إدارة مالية ذات عمليات وإجراءات وأدوات ولديها شفافية في التدقيق المالي ونشر للبيانات المالية.

٤. القدرات أو التأييد: قدرة المنظمات على التأثير في الرأي العام والسياسة العامة، والتعاون مع الحكومات المحلية والمركزية للمساهمة في صنع القرار، وقدرة منظمة المجتمع المدني على المشاركة بالرأي والمشورة في الحملات على المستوى الوطني. وقدرتها على أن تشكل مصدر ضغط لتأييد أو تعديل سياسة ما.

٥. مستوى تقديم الخدمة: قدرة المنظمات على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات، وتنوع خط الانتاج، ومدى تلبية الخدمات للاحتياجات المحلية، وتوفير الخدمات لفئات متنوعة

من المجتمع، ومدى استفادة المؤسسات التعليمية والدينية والشركات والحكومة من الخدمات أو المنتجات (منشورات أو مواد ...) ومدى قدرتها على تقديم هذه الخدمات بلا تمييز أو تحيز عرقي أو جنسي.

والقدرة على استرداد التكاليف من خلال الانتاج أو تقديم الخدمات، ومدى مواكبة المؤسسة لمتطلبات السوق.

٦. قوة البنية التحتية: خدمات الدعم المتوفرة لقطاع منظمات المجتمع المدني، هل تتوفر منظمات دعم وسيطة لديها علاقات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، هل هناك منظمات تخدم منظمات المجتمع المدني، هل توجد مراكز تلبي احتياجات المنظمات من التدريب وتكنولوجيا المعلومات والمساعدة الفنية...، هل تمتلك المنظمة شبكات ائتلاف لتسهيل التعاون بينها، وتعقد شراكات لتساهم في تحقيق أهدافها. مدى توفر فرص متاحة للتدريب ومراكز تدريب تخصصية تلبي احتياجات المنظمة، وأهمية وجود شراكة مع جهات اعلامية بشكل رسمي وغير رسمي لتحقيق أهداف مشتركة.

٧. الصورة العامة أو السمعة: أي تصور المجتمع لقطاع منظمات المجتمع المدني، بحيث تكون عملية التقييم واضحة ومتكاملة الأطراف، ويلزم ذلك وجود تغطية إعلامية قادرة على عرض الخدمات على المستوى المحلي والوطني، والقدرة على التعرف على الصورة العامة للمنظمة من خلال المستفيدين المباشرين من الخدمات المقدمة ومن الجمهور العام، ومدى صلة منظمة المجتمع المدني بأعضاء المجتمع، وتصور المؤسسات الحكومية والتجارية لمنظمات المجتمع المدني وهل يعدّ مصدر ثقة للمعلومات والخدمات المتاحة، وكيف تسعى المنظمة لتعزيز صورتها العامة، ومدى توفر إجراءات عملية لزيادة المساءلة والشفافية، ونشرها للبيانات والتقارير الدورية.

ويجب توضيح أن النقاط السبع المذكورة لا تعدّ خطوات مستقلة للتنمية بل هي متداخلة ومتقاطعة. وبجانب تلك النقاط توضع درجات لخواص في ثلاث فئات رئيسية هي أولاً: الاستدامة المحسنة وتشمل فئتين من (١.٠-٢.٠ و ٢.١-٣.٠) وثانياً: الاستدامة المتطورة وتشمل فئتين من (٣.١- ٤.٠ و ٤.١- ٥.٠) وثالثاً: الاستدامة المعاقة وتشمل فئتين من (٥.١-٦.٠ و ٦.١ – ٧.٠). إذ تشير النقطة ١ إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة ٧ إلى قطاع هش وغير مستدام يعاني من مستوى منخفض من التنمية ، وفي هذا البحث سنعتمد فقط على النقاط السبعة الرئيسية في ربطها بجهود المؤسسة المبذولة في حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر من النساء والأطفال، ونقصد بالفئات الأكثر عرضة للخطر هنا الفئات المعرضة للخطر : هم أولئك الأفراد أو الجماعات الذين هم في وضع خطر نتيجة أوضاع صحية

أو اجتماعية، أو بيئية معينة، يحتمل أن تسبب لهم – أو تلحق بهم – نوعا من الأذى والضرر، و هم أولئك الذين تكون فرصهم محدودة من الموارد، بحث يؤثر ذلك تأثيرا بينا في درجة تلبية احتياجاتهم المتنوعة وإشباعها، ومواجهة مشكلاتهم، وهم أيضا أولئك المقهورون، والمظلومون والضعفاء، وهم الأكثر حساسية من غيرهم للمخاطر، وأكثر تعرضا للأذى من الناحية الاجتماعية والنفسية كالنساء المُتاجر بهن والمُعنفات والأطفال المُساء إليهم .

التساؤل الثاني:

كيف استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تحقيق نموذج الاستدامة في رعاية النساء والأطفال؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنُعرف بمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال موضحين لماذا هذه الفئة استدعت الرعاية والحماية، ومن ثم سنتعرف على المبادئ التوجيهية التي وضعتها لنفسها، والخدمات التي تقدمها لحماية ورعاية النساء والأطفال، مع التركيز على أهم نقاط القوة لدى المؤسسة والمتمثلة في القدرة التنظيمية وقوة الشراكات واستمرارية برامج التثقيف واعتماد التوثيق الإلكتروني لحفظ بيانات المتعاملين عبر نظام إدارة الحالات.

في التقرير الخاص بالمقررة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر و لاسيما النساء والأطفال حصل ممثلو المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة على إشادة بالإسهامات القيمة التي بذلوها في هذا المجال (٢٠١٣،مجلس حقوق الإنسان)، وقد استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن تحقق تجربة تدخل متكاملة على المستوى المحلي في تنفيذ أهداف الأجندة التنموية لدولة الإمارات، وذلك من ضمن منظومة النوع، ومن ضمن منظومة وقف العنف ضد النساء، ومن ضمن منظومة المدن الشاملة والآمنة للجميع، ومن ضمن منظومة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ومن ضمن منظومة السلام والعدل والمؤسسات، ومن ضمن منظومة تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، واستناداً إلى النتائج التي تحققت نجد أنه لا يمكن العمل بضمن هدف محدد دون ربطه ببقية الأهداف الأخرى.

تعريف بمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال:

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال هي أول دار رعاية إنسانية غير ربحية مصرح بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، لرعاية النساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري، وسوء معاملة الأطفال، وكذلك ضحايا الإتجار بالبشر. وقد تم تأسيس المؤسسة في أواخر عام ٢٠٠٧، وذلك من أجل منح الضحايا خدمات حماية ودعم فورية، وبما يتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وتتطلع رؤية مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال إلى الوصول إلى مجتمع خالٍ من العنف ضد النساء والأطفال في إمارة دبي، وتهدف رسالتها إلى الحد من الإساءة والعنف ضد النساء والأطفال من خلال تفعيل دور الوقاية وتوفير الملجأ الآمن وخدمات الرعاية وإعادة التأهيل على وفق أفضل المعايير الدولية المتعارف عليها، أما قيمها المؤسسية فهي تقوم على السرية والخصوصية، والمساواة، والتشاركية والتكاملية، والمسؤولية والمهنية، والابتكار والتميز.

وتعدّ الجهود التي تبذلها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال من الجهود الاستثنائية التي تهدف إلى تمكين الإنسان ليصبح قادراً على النهوض بمجتمعه والوصول به إلى حالة الاستقرار، ولأن طبيعة الفئات التي تتعامل معها المؤسسة هي من المعنفين من النساء والأطفال فذلك يتماشى مع الدعوات الدولية لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والذي يشير إلى الأثر السلبي للعنف في تمكين المرأة، ولأن تقدير تكلفة العنف تعدّ عالية على جميع المستويات (الفردي والمحلي والوطني والدولي) سواء التكاليف المباشرة أم غير المباشرة منها فإن بذل المزيد من تضافر الجهود في تقديم خدمات ذات جودة عالية لهذه الفئات مطلب أساسي للوصول إلى مفهوم التنمية المستدامة. (تقرير الأسكوا، ٢٠١٧)

وتنفذ مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال توجهات السياسات العامة في مكافحة الاتجار بالبشر التي وضعتها دولة الإمارات العربية المتحدة في أولويات برنامج عملها الوطني منذ عام ٢٠٠٦ إذ ركزت الاستراتيجية على الجوانب الأربعة: التشريع والإنفاذ ودعم الضحايا والاتفاقيات الثنائية والشراكات الدولية. (٢٠١٠، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر)

لماذا النساء والأطفال؟

أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ والذي جاء تحت عنوان: (المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر) أن النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمهاجرون والأقليات والمسنون والشباب أكثر عرضة للمخاطر وخاصة في موقعهم الاجتماعي في المراحل الحساسة من دورة الحياة، وإن المخاطر تؤثر في السلوك فلا يملك الفرد حينها الفرص والخيارات الكافية للمساهمة كعضو فاعل في التنمية المستدامة. ووجدت دراسة النسور (٢٠١١) في الأردن أن هناك دورا دالا إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن، وتستلزم التنمية المستدامة من وجهة نظر علماء الأنثروبولوجيا زيادة الاهتمام بالتعليم وبدعم مؤسسات المجتمع المدني، والتغلب على العديد من التهديدات وذكر منها انتشار العنف المجتمعي. (مختار،٢٠١٥) وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة تدعيم العدالة والمراد بها هنا هو من أجل ضمان تنمية مستدامة هو تمكين

الفئات الإنسانية المحرومة ومنحها حقها من الموارد.(المرجع السابق) وتبين البرامج التي يدعمها (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة ،٢٠١٣) إمكانية تحقيق تأثير حقيقي ومستدام وإمكانية منع العنف ضد النساء والفتيات عن طريق تعبئة المجتمعات المحلية واللجوء إلى منظمات المجتمع المدني، فالمعايير والمواقف وأنماط السلوك الاجتماعية جزئيا في ضمن المجتمعات المحلية والنهج الذي يتبعونه هو استراتيجيات فعالة في منع العنف ضد النساء والفتيات . (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،٢٠١٣). ويرى (عثمان وعرفان،٢٠١٢) أن فئة النساء هي الأكثر حاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية وذلك سبب انتشار الجمعيات النسوية في سلطنة عمان خلال مسيرة تطور المجتمع المدني.

المبادئ التوجيهية لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال:

وضعت مؤسسة دبي أهدافها الاستراتيجية في ثلاثة محاور رئيسية هي:

الوقاية، والرعاية والتأهيل والتمكين، والقدرات والابتكار

١- الوقاية: عن طريق المساهمة في الوقاية من أضرار الإساءة والعنف ضد النساء والأطفال.

بالإضافة إلى حماية ودعم النساء والأطفال من خلال توفير المأوى الآمن وخدمات إعادة التأهيل.

وقد وجدت نتائج المسح الاجتماعي في دراسة أجريت في دبي في ٢٠١٤ أن ٩٦% من السكان في دبي يشعرون بالحماية من الجريمة والأمان، وكان منهم ٩٦.٥% من الأسر الإماراتية و ٩٥.٩% من المقيمين، ووجدت الدراسة أن من بين مستخدمي بعض خدمات القطاع الاجتماعي في دبي، والمقدمة من الجهات كافة سواء كانت اتحادية أم محلية أم خاصة أم غير حكومية غير ربحية، كان الراضون عن الخدمات 94.5%التعليمية والخدمات%، ٩٤.٩ الصحية وخدمات كبار السن وأسرهم ٩٢.٧ %وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ٩١ %وخدمات المرأة ٨٦.٩ % وخدمات المشورة بشكل عام ٨١.٥، %كما كان الراضون عن خدمات المساعدات المالية ٧٧.١ %وخدمات حقوق الإنسان ٦٧.٢%. (تقرير الخدمات الاجتماعية في إمارة دبي)

٢- الرعاية والتأهيل والتمكين: استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تقديم خدمات نموذجية ورائدة بما يتفق مع القوانين والمعايير الدولية، وتأهيل الضحايا والنجاح بدمجهم في المجتمع.

وتوفر مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال لمتعامليها قنوات اتصال متعددة لتسهيل عملية الوصول لخدماتها، فالخط الساخن يعمل ٢٤ ساعة للرد على اتصالات الضحايا أو استفساراتهم، كما تستقبل المتعاملين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني والتطبيق الذكي وعبر الرسائل النصية والفاكس والهاتف الأرضي، ولا تتطلب هذه القنوات أي رسوم خدمة، ويمكن الحضور شخصياً إلى موقع المؤسسة.

وتتلقى المؤسسة البلاغات إما من الشخص نفسه أو أسرته أو أي فرد (مبلغ) من المجتمع أو بالتحويل من الجهات الحكومية والخاصة والأهلية كافة كالمدارس والمحاكم والشرطة والمستشفيات وغيرها.

وقد استقبلت المؤسسة **8,511** حالة منها ١٢٦٤ حالة داخلية تم إيواؤها في المؤسسة و٧٢٤٧حالة خارجية وذلك منذ الإنشاء في ٢٠٠٧ إلى 2019، وذلك من جنسيات عدّة أغلبها –بالترتيب التنازلي– من الإمارات ٢٨٨١، والهند ٧٤٨وباكستان ٤٧٣ ومصر ٤٣٠ والأردن ٣١٣ وسوريا ٣٠٥ ومن جنسيات أخرى، وكان ٨٧% من المتعاملين من البالغين و١٣% منهم أطفال. وتم تصنيف ٣٧٢٦ منهم في فئة العنف الأسري و٦٨٣ منهم ممن صنفوا في فئة سوء معاملة الأطفال و٢٥٩ صنفوا في فئة الاتجار بالبشر و٨٦ منهم ضحية محتملة للاتجار بالبشر و٤ شاهدة على قضية الاتجار بالبشر و١٠٥ صنفت كإساءة ضد المرأة و٣٦٤٨ تم تصنيفها بضمن من حصلت على الخدمة لأسباب أخرى.

وحصل المتعاملون الداخليون على خدمات الإيواء والتي شملت (الإسكان والضيافة والتنقلات والرعاية الصحية والأنشطة والبرامج الحرفية وبرامج التمكين) بالإضافة للخدمات الاجتماعية التي تشمل (إدارة الحالات والاستشارات القانونية والدعم المادي) وكذلك الخدمات النفسية والتي شملت (العلاج النفسي والاستشارات ومجموعات الدعم الجمعي).

٣– القدرات والابتكار: تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي في المؤسسة.

وتهتم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بتدريب العاملين فيها على المهارات اللازمة في تقديم خدماتها وخاصة الاجتماعية والنفسية منها فهي توفر تدريباً داخلياً وخارجياً للموظفين يتضمن:

- دورات تخصصية في مجال الخدمات النفسية والاجتماعية لمستقبلي ومقدمي الخدمة بشكل مباشر.
- دورات مهنية وإدارية لتطوير المهارات المهنية والفنية الأخرى.
- مشاركات في الدورات والمؤتمرات العلمية المتخصصة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

وبحسب (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،٢٠١٣) إن مبادرات إكساب المعارف وبناء القدرات وتقييم البرامج وضع ممارسات مبتكرة وواعدة ومستدامة لوقف العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه، وساهم في تحفيز العمل في البرامج الاستراتيجية وعمل على سد الثغرات المعرفية وتحسين قاعدة الأدلة في سبل وقف العنف.

ما هي الخدمات التي تقدمها المؤسسة لفئة النساء والأطفال؟

وجدت دراسة (McLaughlin،٢٠١١) التي نشرت في Sage بعنوان فعالية تكلفة السكن المدعوم للأشخاص المتضررين نفسياً أن إيواء هؤلاء أقل تكلفة مقارنة بوضع اعتمادهم على خدمات الطوارئ، كما أوصت السياسة الوطنية للصحة النفسية في دولة الإمارات بالاهتمام بتقديم الخدمات النفسية بالاعتماد على مبدأ التأهيل بالرعاية الذاتية وليس الرعاية الاعتمادية التي تستدعي الكثير من الجهود والطاقات وتزداد تكلفتها عن تكلفة الرعاية الذاتية بكثير. (وزارة الصحة وخدمة المجتمع،٢٠١٦)، وتقدم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال خدمات الإيواء للمتعاملين الداخليين من خلال:

- خدمات الايواء وتشمل (الضيافة بتقديم وجبات ساخنة، والتنقلات، والرعاية الصحية، والأنشطة، والحرفية، وبرامج التمكين التي تهدف إلى تأهيل المتعاملات من خلال التدريب والحصول على شهادات علمية ومهارية تساعدهم في البد بمشروع أو وظيفة بدخل ثابت).
- الخدمات الاجتماعية وتشمل (إدارة الحالات وتشمل سياسة وآلية قبول واستقبال المتعاملة ووضع خطة الدعم والمدّة الانتقالية وخطة الخروج وخطة المتابعة، والاستشارات القانونية وتشمل توفير الاستشارات والمتابعة القانونية، والدعم المادي ويشمل مساعدات شهرية ومصروف يومي للأطفال ومساعدات مالية وعينية لبدء حياة جديدة خاصة بحالات الاتجار بالبشر).
- الخدمات النفسية وتشمل (العلاج النفسي وإعادة التأهيل عن طريق الجلسات الفردية أو الزوجية أو الأسرية والاستشارات ومجموعات الدعم التي تختص بحالات العنف الأسري وحالات الاتجار بالبشر ومجموعة الوالدية الإيجابية الخاصة بالأمهات).
- مركز الاتصال ويشمل (الخط الساخن وقنوات التواصل المتعددة وتوفير المكالمات الدولية للتواصل مع الأقارب والمؤسسات الرسمية)

رسم بياني يبين إجمالي الحالات الداخلية والخارجية منذ الإنشاء إلى 2019

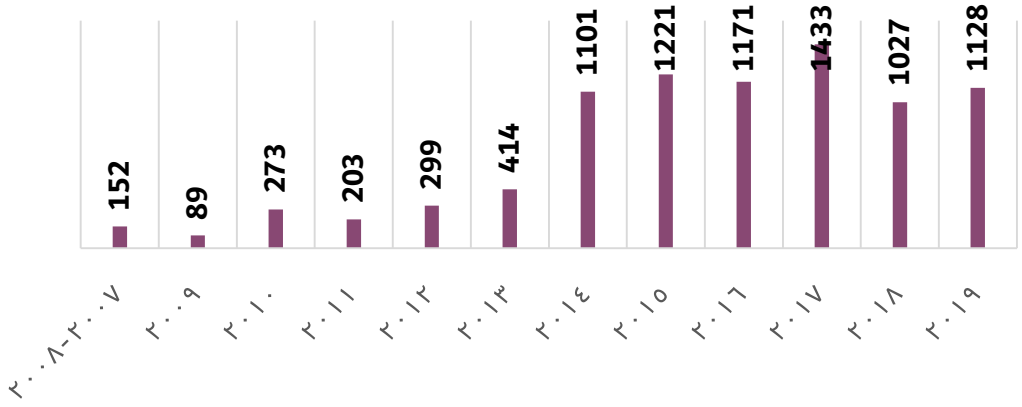

استقبلت المؤسسة **8,511** حالة داخلية وخارجية منذ الإنشاء في ٢٠٠٧ إلى 2019 من مختلف الجنسيات

رسم بياني يبين تصنيفات إجمالي الحالات الداخلية والخارجية منذ الإنشاء إلى ٢٠١٩

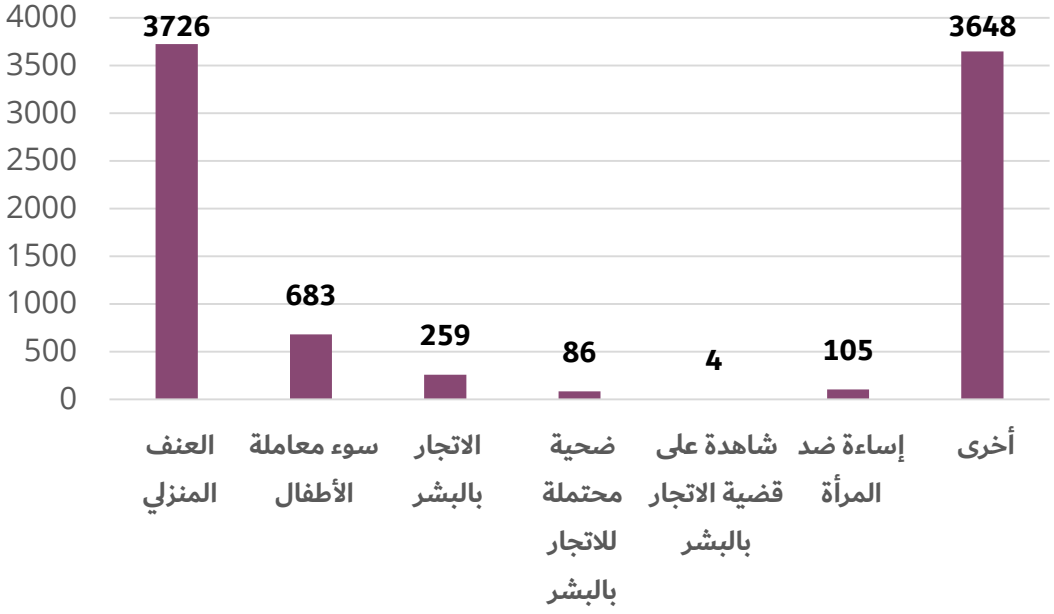

الشراكات، والجهود المشتركة:

تعدّ المشاركة عملية مكملة لمنظومة الدولة ومؤسسات العمل الأهلي، واستعادة التوازن، ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية تشكل كفاءتها العملية (عثمان وعرفان،٢٠١٢) يأتي الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة بعنوان (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) وفي الفقرة الأولى تأتي هذه العبارة القيمة: يتطلب جدول التنمية المستدامة شراكات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية

والقُطرية والمحلية. ولكي نفعل ذلك لابد من الانتقال بسرعة من مستوى الالتزامات إلى مستوى العمل.

وجاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠١٣ أن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات يتطلب إرادة ومشاركة متواصلين على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وزيادة الموارد المالية، والاستجابات بفعالية في مجالي القوانين والسياسات، واتخاذ مبادرات شاملة.

ووجدت دراسة (Bint Talal ،2004) في دراسة تحليلية لدور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية، وهو الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية أن الاعتماد على المساعدات الخارجية وحدها قد أعاقت جهود التنمية.

وتوصلت دراسة الشربجي (٢٠٠٨) في صنعاء، بعنوان مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية إلى ازدياد دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، و إن العمل على ترسيخ مبدأ الديمقراطية في "مجتمع مدني قوي" واعتماد مبدأ الشراكة الحقيقية من أجل التنمية يعظم من دور المنظمات في وجود دولة النظام والقانون، كما أكد (ملتقى منظمات المجتمع المدني،٢٠١٨) على مبدأ الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأشار إلى أن المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص والحكومات هي المدخل الناجح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،٢٠١٣) على مبدأ الشراكات في قدرته على تحقيق أهدافه " يتمتع الصندوق الاستئماني بشراكات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح والأفراد الذين يشغلهم هذا الأمر في جميع أنحاء العالم، وتتسم المساهمة المالية والدعم السياسي اللذان يقدمهما شركاء الصندوق الاستئماني بأهمية حاسمة من أجل الجهود التي يبذلها لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات." وفي هذا الصدد تعمل مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال على عقد شراكات داخلية وخارجية في المناحي التي تستهدف تقديم خدمات تراعي المصلحة الفضلى للمتعامل.

وأهم الجهات التي تتعاون معها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال على الصعيد الداخلي شرطة دبي واقتصادية دبي وتعاونية الاتحاد، ولوريال وصندوق الفرج وغيرها، أما على المستوى الدولي فقد صنعت شراكات مع لوريال الشرق الأوسط وذلك في برامج تمكين المتعاملين للخروج بشهادة معتمدة تضمن حصولهم على وظيفة تدر لهم دخلاً، وشراكة تعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). إذ يتم التنسيق

والتعاون معها لضمان وصول بعض المتعاملين بأمان إلى موطنهم والحصول على وظيفة مناسبة.

دور التثقيف المجتمعي، والورش التدريبية:

دعا تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ إلى وضع سياسات درء المخاطر عن طريق ثلاثة محاور،

أولاً: الوقاية من الصدمات، وأضاف من ضمنها النمو في الطفولة المبكرة والتماسك الاجتماعي.

وثانياً: تحصين الإمكانات وأضاف من ضمنها المؤسسات المسؤولة.

ثالثاً: حماية الخيارات وأضاف من ضمنها الحماية الاجتماعية وبناء التماسك الاجتماعي والتعافي من الأزمات. وفي هذا الإطار تعمل المؤسسة على تعزيز الوعي المجتمعي للحد من أشكال الإساءة كافة ضد النساء والأطفال عن طريق برامج التثقيف المجتمعي.

سياسات درء المخاطر وبناء المنعة

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

تعمل مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال على تعزيز الوعي المجتمعي عن طريق برامج التثقيف والحملات المجتمعية وورش العمل والمحاضرات التخصصية. وتبنى هذه البرامج على نتائج الدراسات والبحوث التي تقوم بها.

وأبرز البرامج التي تقدمها هو برنامج توعية الفئات الأكثر عرضة للاتجار بالبشر والبرنامج الوطني للوقاية من التنمر، أما أبرز الحملات التي تقدمها المؤسسة بشكل سنوي حملة طفولتي أمانة فأحفظوها وحملة مناهضة العنف ضد المرأة والتي تنفذ في نوفمبر بالتزامن مع الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة في منظمة الأمم المتحدة، وتقدم المؤسسة المسامع الإذاعية في الإذاعات المحلية والتي بدورها تهتم بتثقيف المجتمع حول المشكلات الأسرية والزواجية وطرق التعامل معها، و ورش العمل والمحاضرات كورشة أنت أميرة وورشة أنت بطل وعدة محاضرات حول حقوق الطفل وحقوق المرأة وورش عمل متخصصة للعاملين في مجال حماية المرأة والطفل، وأوصت دراسة(مختار،٢٠١٥) بالأخذ بالبعد الاجتماعي والثقافي في عملية التنمية المستدامة دون التركيز على البعد الاقتصادي،

وفكرة التنمية المستدامة تقوم على الرشد والترشيد والعقلانية في تحقيق التنمية بكلّ أشكالها وفي كلّ المجالات(مختار،٢٠١٥)

توثيق البيانات:

تعتمد مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال في حفظ البيانات والمعلومات على نظام الكتروني متكامل هو نظام إدارة الحالات (CMS) يتم فيه توثيق جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمتعاملين والتي تشمل البيانات الأولية والخدمات الاجتماعية والخدمات النفسية والخدمات الصحية وخدمات الإسكان والأنشطة والتقارير، كما يحتوي نسخاً من الوثائق الرسمية للمتعاملين، وتعمل وحدة البحوث والدراسات في المؤسسة على الاستفادة من البيانات المتوافرة في النظام فتصدر إحصاءات سنوية عن المتعاملين وتعمل على تنفيذ دراسات متعمقة حول أهم الأرقام والنتائج وذلك عن طريق سحب المعلومات من النظام الالكتروني مباشرة، وقد حصل هذا النظام على جائزة أفضل نظام لخدمة المتعاملين من حكومة دبي في عام ٢٠١٦.

المناقشة:

- يرى حاجي أن هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة من خلال تحقيق دوره الفاعل على جميع المستويات (حاجي ،٢٠١٧) وقد استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن تحقق الاستدامة في تقديم خدماتها من خلال قدرتها التنظيمية العالية ومن خلال تحقيقها لمبادئها التوجيهية التي التزمت بها وكسبت من خلالها ثقة متعامليها وسمعتها، ولاسيما جهودها في خلق تمويل مستدام لمشاريعها وخدماتها، من خلال قوة الشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص في الوقت ذاته (ملاوي،٢٠٠٨).
- كما استطاعت أن تحقق نسبة عالية في مؤشرات تقييم قوة وجدوى المجتمع المدني بشكل عام وذلك في بند قوة البيئة القانونية وبند كسب التأييد وبند الصورة العامة للمؤسسة، فالاستقرار الأمني والسياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة كان له أثر ايجابي على استقرار أغلب الجوانب المتعلقة بعمل منظمات المجتمع المدني وخاصة محور البيئة القانونية منها، ومع استحداث نظام ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات وأثره في جميع القطاعات الاقتصادية إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تتأثر بهذا القانون بشكل مباشر على الرغم من وجود تغيير طفيف في نسبة التمويل المحلي من المانحين من القطاع الخاص الذين يقدمون تمويلاً منتظماً للمؤسسات الخيرية. وتتبع شرعية مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال القانونية من وجود قرار رسمي بإنشاء المؤسسة في ٢٠٠٧ من حكومة دبي، وذلك ما يضمن وجود تمويل مستدام للمؤسسة، ويضمن تعاون مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية الحكومية والخاصة مع المؤسسة لضمان شرعيتها

وقانونيتها من الحكومة وثقة المجتمع الإماراتي بحكومته، وذلك يعني توفر القدرة المالية المستدامة التي تستطيع من خلال أن تغطي المؤسسة نفقاتها وتدير عملياتها وتضمن رعاية شركائها لبرامجها ومبادراتها التثقيفية والمجتمعية من عدة جهات، وفي هذا الصدد تشترك مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال مع عدة جهات خيرية لتقديم الدعم المادي والمعنوي لمتعامليها كجمعية دار البر ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري من خلال موقع الدائرة نفسه، وتقوم المؤسسة بالحصول على تبرعاتها إما عن طريق الحضور المباشر أو من خلال الحملات أو من خلال تبرع الأفراد من الموقع الإلكتروني للمؤسسة، كما أن المؤسسة لديها اعفاءات من الرسوم في جهات رسمية عدّة مما يدعم دور المؤسسة وقدرتها على تقديم خدمات مجانية لمتعامليها.

- ومن ناحية القدرة التنظيمية للمؤسسة فإن المؤسسة لديها رؤية ورسالة وخطط استراتيجية تسعى لتحقيقها ومعالم واضحة الأهداف، وتضع مؤشرات قابلة للقياس لضمان واقعية تحقيقها، ويتابع عمل المؤسسة مكتب الحكومة الذي يقوم بالدور الرقابي في أن يضمن سلاسة تطبيق التشريعات والقوانين بما يتفق مع سياسة حكومة دبي وبما يتفق مع الاتفاقيات الإقليمية والعالمية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم مكتب الشؤون القانونية بالتأكد من الصفة القانونية والشرعية للتقارير والمستندات والخطابات والشراكات ومذكرات التفاهم والتعاون الرسمية التي تصدر عن المؤسسة داخل وخارج الدولة. وتضم المؤسسة ثلاثة إدارات رئيسية في هيكلها التنظيمي، أولاً: إدارة الرعاية والتأهيل وهي تمثل العصب الرئيسي لتقديم الخدمات الرئيسية للمتعاملين كالحماية من خلال الإيواء وتوفير المسكن الآمن، والخدمات العلاجية النفسية والاجتماعية وخدمات الرعاية اللاحقة، وثانياً: إدارة التثقيف وخدمة المجتمع وهي تختص بتحقيق الجانب الوقائي والاستشرافي من خلال البحوث والدراسات التي تقوم بها فتبني عليها البرامج التثقيفية، وإدارة الاتصال التي تهتم بربط جوانب الإدارة مع بعضها البعض ومع الشركاء والمانحين وذوي المصلحة، و ثالثاً: إدارة الدعم المؤسسي وهي تختص بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة وتعمل على متابعة كل ما يختص بشؤونهم، وتسعى في الوقت ذاته لرفع قدرات العاملين فيها بتطوير مهاراتهم و مؤهلاتهم الوظيفية والعلمية من خلال برامج التدريب والتطوير، و تشمل كذلك إدارة المالية و تشمل إدارة نظم المعلومات التي تقدم الدعم التقني والفني والالكتروني في المؤسسة وتشمل إدارة المرافق التي تختص بالأصول و المستودعات والمخازن .... ، و العمل بفعالية و ترابط بين تلك الإدارات الثلاث واختصاصها و في الوقت ذاته يعني امتلاك المؤسسة القدرة التنظيمية العالية.

- بحسب (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،٢٠١٣) أن منظمات المجتمع المدني لها دور مهم في الدعوة من أجل اعتماد أو تعديل السياسات وقدرة المؤسسات على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، فهذا يضع القضية في جدول أعمال الحكومة، وإرسال رسالة للمجتمع حول عدم مسامحة العنف ولها أهمية عالية في تعزيز التواصل والتنسيق بين فئات المجتمع المدني وحلفائها في المؤسسات العامة، وقد كسبت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال تأييد عدة جهات رسمية وغير رسمية واستطاعت المؤسسة المشاركة في اتخاذ عدة قرارات والمساهمة في مراحل إعداد وتنفيذ قوانين مثل قانون حماية الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون العنف الأسري، ومن خلال البرامج التثقيفية التي أطلقتها ومن خلال حملاتها الترويجية، أثبتت المؤسسة قدرتها على اشراك المعنيين والشركاء في هذا الدور. وعلى سبيل المثال فإن العديد من المؤثرين في قنوات التواصل الاجتماعي قاموا بالتعاون مع المؤسسة في تنفيذ حملاتها بشكل طوعي، وتستقبل المؤسسة سنوياً العديد من طلبات التطوع، كما كسبت المؤسسة التأييد من مؤسسات التعليم العالي التي تتنافس لقبول طلبتها للحصول على تدريب ميداني تخصصي في الخدمات النفسية والاجتماعية.
- وبالنسبة لمستوى تقديم الخدمة فإن المؤسسة تقدم خدمات إيواء مؤقته للمتعاملين دون حرمانهم من مسار حياتهم الطبيعية وحقوقهم الأساسية التي كفلها لها القانون فالطفل الملتحق بالتعليم يتم توفير المواصلات لضمان استمراره في السلك التعليمي والذهاب إلى المدرسة، والمرأة التي تعمل تستمر في الذهاب إلى عملها وتمارس وظائفها المتعددة بلا عوائق، وتدمج المتعاملة في المجتمع بشكل تدريجي خلال المدّة الانتقالية وتستمر المتابعة اللاحقة حتى ١٨٠ يوماً بعد خروج المتعاملين من المؤسسة وإنهاء خدماتهم، وقد حصلت المؤسسة على رضا للمتعاملين بنسبة ٩٦% خلال عام ٢٠١٩. كما كان لأثر برامج التمكين فاعلية في إعادة دمج المتعاملين في المجتمع بكل سهولة بعد أن توفرت لديهم مصادر دخل بسبب البرنامج الذي ساهم في حصولهم على وظيفة ، و أجرت مدرسة لندن للصحة العامة والطب تقييما مفصلاً لأثر برنامج SASA في أوغندا والمعني بمبادرات وقف العنف ضد النساء عن طريق المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وخلص التقييم النهائي للبرنامج أن تحفيز النساء وأداءهن يكون أعلى في الأماكن التي أدرجت فيها محاضرات توعوية وأنشطة كسب الرزق.(تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،٢٠١٣)
- يعدّ بناء القدرات أحد المحاور الاستراتيجية التي تعمل عليها المؤسسة وتمكنت المؤسسة من بناء شراكات قوية في هذا المجال من خلال الاستعانة بالمدربين الخارجيين والمدربين

الداخلين في المؤسسة ذوي الخبرة والكفاءة والعمل على تأهيل وإعداد كادر مؤهل في جميع الجوانب الوظيفية الإدارية والفنية، وحصلت المؤسسة على تدريبات عدّة من حكومة دبي، وشاركت في أغلب المؤتمرات على مستوى إمارات الدولة في مجال التخصص المهني والإداري، واستطاعت المؤسسة الحصول على تمويل مستدام من سلسلة فنادق روتانا (قطاع خاص) فضمنت القاعات التدريبية التي سيحصل موظفوها على تدريبات تبني فيهم القدرات والمهارات اللازمة.

- السمعة والصورة العامة للمؤسسة أصبحت نموذجاً يحتذى به، فالمؤسسة تستقبل العديد من الزوار والوفود الدولية والمحلية للاطلاع على تجربتها في حماية وتمكين الفئات الأكثر عرضة للخطر، مثل زيارة رئيسة وزراء هولندا، ودوقة كمبريدج والوفد التايلندي والوفد الهندي وغيرها، كما حصلت المؤسسة على تغطيات إعلامية، ودعوات للمشاركة في برامج نفسية واجتماعية وأسرية عدّة، وحصلت على استضافة في المؤتمرات المحلية والعالمية مثل مؤتمر أسبكان الذي تشارك فيه بشكل سنوي وأعدت له، واستضافته في دبي في عام ٢٠١٨.

أهم النتائج:

- الاستدامة في العمل الاجتماعي تعني الاستمرارية في تقديم الخدمة، والمنظمة غير الحكومية المستدامة هي منظمة تستطيع مواصلة مهمتها أي تحقيق رسالتها مع مرور الوقت وبذلك تلبي احتياجات أصحاب المصلحة ولا سيما المتعاملون المستفيدون منها والمؤيدون لها، وعلى هذا النحو يجب أن يُنظر إلى إليها بوصفها عملية مستمرة وليست غاية في حدّ ذاتها(صن،٢٠٠٠) وللوصول إلى حق الأجيال القادمة لابد من تضافر الجهود والشراكات بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص. (حاجي، ٢٠١٧)
- تتطلب الاستدامة في العمل الاجتماعي في سياق المنظمات غير الحكومية الحصول على أكبر عدد من مؤشرات تقييم قوة وجدوى المجتمع المدني في سبعة أبعاد:

١.البيئة القانونية ٢. القدرة التنظيمية ٣. الجدوى المالية. ٤. القدرات ٥. مستوى تقديم الخدمة ٦. قوة البنية التحتية ٧. السمعة. والحصول على هذه المعايير مجتمعة في قالب واحد يوضح مدى التحديات التي يمكن أن تواجهها هذه المؤسسات للوصول إلى الاستدامة في العمل الاجتماعي.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني تحقيق الاستدامة في العمل الاجتماعي وذلك من خلال الثقة والالتزام من جهة المنظمات غير الحكومية ومن المتعاملين والمعنيين وهما أهم مكونات الاستمرارية والاستدامة في العمل الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني.

- استطاعت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن تحقق الاستدامة في تقديم خدماتها من خلال قدرتها التنظيمية العالية، ومن خلال التزامها بتحقيق مبادئها التوجيهية فكسبت بذلك ثقة متعامليها وضمنت سمعتها القوية، ومن خلال جهودها في خلق تمويل مستدام لمشاريعها وخدماتها بتأسيس تقاطع قوي في الشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص.

المراجع:

١. الجباعي، جاد الكريم وأيمن، عبد الوهاب (٢٠٠٥) المجتمع المدني هوية الاختلاف، مجلة النهضة جامعة القاهرة المجلد ٦ العدد ٣.

٢. الاسكوا (٢٠١٧) دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٣. الاسكوا (٢٠١٦) دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الاقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، الدوحة.

٤. السنهوري، اسلام (٢٠١٦) استراتيجية التنمية في دولة الإمارات، مركز الراية للنشر والإعلام. ط١، القاهرة

٥. الشربجي (٢٠٠٨) مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، صنعاء.

٦. النسور، مروان (٢٠١١) استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

٧. بن جمعان، محمد (٢٠١٥) دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت. جامعة حضرموت.

٨. بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة جونز هوبكنز (٢٠٠٥)، نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، نيروبي، كينيا، المجلة الدولية لقانون عدم الربح، المجلد ٨، العدد١.

٩. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني (٢٠١٦) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

١٠. تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠٠٣) قياس المعرفة في الوطن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١. تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٤) بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢. تقرير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني (٢٠١٧) في الشرق الأوسط وشمال افريقيا النسخة السادسة، ديسمبر ٢٠١٨.

١٣. تقرير مؤشر المعرفة العربي (٢٠١٥) المعرفة للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤. تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٣) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

١٥. قنديل أماني (٢٠٠٧) وآخرون. تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. القاهرة.

١٦. جامعة الدول العربية (٢٠١٨) التقرير الختامي والتوصيات لملتقى الثاني لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة، القاهرة.

١٧. حاجي، زكي (٢٠١٧) دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ٢٠١٠-٢٠١٥ رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

١٨. حمزاوي، رياض والسروجي، طلعت (١٩٩٨) إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية دراسة لنموذج مجتمع الإمارات، دار القلم، دبي.

١٩. شاهين، عبد الرحمن (٢٠١٥) مترجم: المجتمع المدني النظرية والممارسة (مايكل ادواردز) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٠. عبد الله، عبد الخالق وحسين، طه وراشد، راشد (١٩٩٥) المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة. جمعية الاجتماعيين، الشارقة.

٢١. عرفان، محمود وعبد الرحمن، عثمان (٢٠١٢) دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

٢٢. علوان، ابتسام (٢٠١١) واقع المجتمع المدني في العالم العربي. مجلة كلية الآداب، العدد ٩٨ جامعة بغداد.

٢٣. غباش، موزة (٢٠٠٠) المجتمع المدني والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق.

٢٤. غرايبة، مازن (٢٠٠٢) المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية. ط:١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

٢٥. قنديل، أماني (٢٠٠٢) المجتمع المدني العالمي، مؤسسة الأهرام.

٢٦. مرعي، اسراء (٢٠١٦) المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدام في إطار محاور استراتيجية ٢٠٣٠، المركز الديمقراطي العربي.

٢٧. الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء (٢٠١٨) أرقام الإمارات. أبو ظبي.

٢٨. مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٣) تقرير المقررة الخاصة بمسألة الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، جوي نغوزي إزيلو، ٢٢ فبراير ٢٠١٣.

٢٩. ملاوي، أحمد (٢٠٠٨) أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للاقتصاد والعلوم القانونية، العدد ٢٤. رقم ٢، دمشق.

٣٠. مختار، رحاب (٢٠١٥) المحددات الاجتماعية الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة: قراءة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة. جامعة مسيلة. الجزائر.

٣١. ندوة نقاشية حول المجتمع المدني (١٩٩٨) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق.

References:

1. 2017-cso-sustainability-index_mena_ar.pdf
2. A seminar on civil society (1998), the Arab Center for Strategic Studies, Damascus.
3. Abdullah, Abdul-Khaleq and Hussein, Taha and Rashid, Rashid (1995) Civil Society in the United Arab Emirates. Social Society, Sharjah.
4. Al-Jabaei, Jad Al-Karim and Ayman, Abdel-Wahab (2005), Civil Society, The Identity of Difference, Al-Nahda Magazine, Cairo University, Volume 6, Issue 3.

5. Al-Nisour, Marwan (2011): The Strategy and Role of Civil Society Institutions in Local Development in Jordan, Al-Basirah Center for Research, Consulting and Educational Services
6. Al-Sanhouri, Islam (2016), UAE Development Strategy, Al-Raya Center for Publishing and Media. 1st floor, Cairo
7. Al-Shorbaji (2008) The extent of the success of civil society organizations in local development, Sana'a.
8. Alwan, Ibtisam (2011) The Reality of Civil Society in the Arab World. College of Arts Journal, Issue 98, University of Baghdad.
9. Arab Knowledge Index Report (2015) Knowledge for All, the United Nations Development Program.
10. Bin Jamaan, Muhammad (2015) The Role of Civil Society Organizations in the Development of Local Societies: A Field Survey Study on a Sample of Civil Society Organizations in Hadramout Governorate. Hadhramout University.
11. Bint Talal, Basma (2004) Rethinking an NGO: development, donors and civil society in Jordan. Library of modern Middle East studies. London, Tauris.
12. Civil Society Organizations Sustainability Index Report (2017) in the Middle East and North Africa 6th edition, December 2018.
13. Civil Society Organizations Sustainability Report (2016) USAID.
14. ESCWA (2016) The Role of Civil Society in the Arab Region in Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development, a working paper presented at the regional conference on the role of civil society in the Arab region in implementing the sustainable development plan, Doha.
15. ESCWA (2017) The Role of Civil Society Organizations in Implementing the 2030 Agenda, Messages of the Arab Forum for Sustainable Development, League of Arab States, Cairo.
16. Federal Competitiveness and Statistics Authority (2018) Emirates numbers. Abu Dhabi.
17. Gharaibeh, Mazen (2002) Civil Society and Integration, A Study of the Arab Experience. I: 1, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.
18. Ghobash, Mozah (2000), Civil Society and Development in the Countries of the Gulf Cooperation Council, Arab Center for Strategic Studies, Damascus.
19. Haji, Zaki (2017) The role of civil society organizations in achieving sustainable development in Algeria 2010-2015 Master thesis, University of Messila, Algeria.
20. Hamzawy, Riyadh and Al-Sourouji, Talaat (1998), Administration of Social Welfare Organizations, a study of the model of the Emirates society, Dar Al-Qalam, Dubai
21. https://www.dfwac.ae
22. Human Development Report (2014) Building resilience to ward off risks, United Nations Development Program.
23. Human Rights Council (2013) Report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, Joy Ngozi Ezelo, February 22, 2013.
24. Irfan, Mahmoud, Abdul-Rahman, Othman (2012) The role of civil society organizations in supporting social care services in the Omani society (necessities and requirements) Journal of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Muscat.

25. Kandil Amani (2007) et al. Arab Civil Society Organizations Assessment, The Arab Network for NGOs. Cairo.
26. Malawi, Ahmad (2008) The Importance of Civil Society Organizations in Development, Damascus University Journal of Economics and Legal Sciences, No. 24. No. 2, Damascus.
27. Marei, Israa (2016), civil society and its contribution to implementing sustainable development mechanisms within the framework of the 2030 strategy axes, the Arab Democratic Center.
28. McLaughlin (2011) Cost-Effectiveness of Permanent Supported Housing for people with Mental Illness. Research on Social Work Practice, v21 n4 p404-411 July 2011. SAGE Publications.
29. Mokhtar, Rehab (2015) Sociocultural determinants of sustainable development: a reading from a contemporary anthropology perspective. M'sila University. Algeria.
30. OHCHR (2008) Working with the United Nations Human Rights Programme. A Handbook for Civil Society. New York and Geneva.
31. Qandil, Amani (2002) Global Civil Society, Al-Ahram Foundation.
32. Report of the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2013) on the activities of the United Nations Trust Fund in Support of Actions to Eliminate Violence against Women.
33. Sen, Amartya (2001). *Development as freedom* (2nd ed.). Oxford New York: Oxford University Press.
34. Shaheen, Abd al-Rahman (2015) Translator: Civil Society Theory and Practice (Michael Edwards) The Arab Center for Research and Policy Studies.
35. Statement of the 16th Annual Philanthropic Conference of Johns Hopkins University International Fellows (2005), Towards an Empowerment of a Legal Environment for Civil Society, Nairobi, Kenya, International Journal of Non-Profit Law, Volume 8, Issue 1.
36. sustainabledevelopment.un.org
37. The Arab Human Development Report (2003), Measuring Knowledge in the Nation, the United Nations Development Program.
38. The international Journal of Not-Profit Law (2005) Volume 8 no 1 November.
39. The League of Arab States (2018) Final Report and Recommendations for the Second Forum of Civil Society Organizations on Sustainable Development, Cairo.